14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الخميس والجمعة 11 - 12ابريل 2013م - العدد 15738

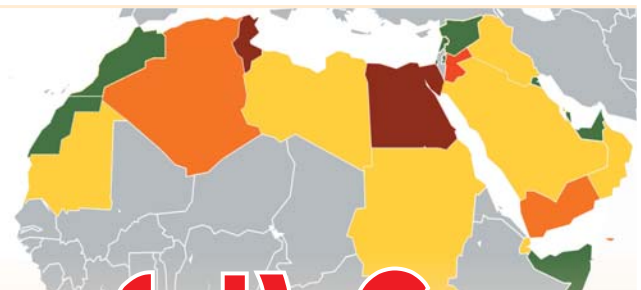

عرب وعالم

إشراف/ محمد مفتاح

غاضبون تظاهروا وطالبوا بالكشف عن حقيقة اغتيال المعارض اليساري

المعارضة التونسية تحرق علم قطر بعد نفي التورط في مقتل بلعيد..

■ تونس / متابعات :

أضرم ناشطون في المعارضة التونسية النار في علم دولة قطر، في أعقاب رد السفارة القطرية بتونس على الاتهامات بضلوع قطر في اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد.

وشهدت العاصمة تونس مسيرة حاشدة، ردد فيها غاضبون هتافات ضد قطر، وأحرقوا علمها، كما طالبوا بالكشف عن حقيقة اغتيال شكري بلعيد وملف أحداث التاسع من أبريل ، بحسب ما صرحت به إذاعة موزاييك.

وكانت السفارة القطرية في تونس نفت وجود أي علاقة للدوحة في جريمة اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، وأعربت عن استغرابها لما وصفتها بـ«الحملة الممنهجة» للزج بقطر في هذه القضية.

وقالت السفارة في بيان توضيحي نشرته الأسبوع الماضي، إنها «تنفي جملة وتفصيلا أي علاقة لقطر بمقتل بلعيد». وأضافت أنها تفند أيضا «سيل التهم الذي كاله لعضو المجلس الوطني التأسيسي التونسي منجي الرحوي لدولة قطر، وتدعو إلى تقديم المعلومات التي بحوزته إلى الرأي العام في تونس حتى يتبين الجميع الحقيقة».

السياسيون والثوار: مرسي المتهم الأول في «موقعة الكاتدرائية»

الكنيسة المصرية تتهم القيادة السياسية بـ"التقاعس" تجاه الأزمة الطائفية

■ القاهرة/ متابعات :

وجهت الكنيسة المصرية، اتهامات للقيادة السياسية بـ"التقاعس" عن أداء دورها في "توحيد أبناء الشعب، والعمل المخلص على نزع فتيل الأزمات الطائفية".

جاء ذلك في بيان، حمل انتقادات حادة للرئيس المصري محمد مرسي دون أن يذكر اسمه، أصدره المجلس الملي العام للكنيسة القبطية المصرية، الذي يترأسه بابا الأقباط تواضروس الثاني، عقب اجتماع مغلق استمر ساعتين مساء أمس، أكد فيه تأييده لموقف البابا الرافض لتلقي العزاء في ضحايا حادثي الخصوص والكاتدرائية .

وقال البيان "يتقدم المجلس الملي العام بخالص التعازي لأسر شهداء الاعتداءات التي وقعت بالخصوص والكاتدرائية، ولكل أسرة مصرية فقدت أبناءها خلال هذا الأسبوع".

وأعرب المجلس الملي، عن قلقه الشديد من "استمرار الشحن الطائفي المنهج ضد مسيحيي مصر، والذي تصاعدت وتيرته، وحدته خلال الأشهر الماضية، بسبب تراخي الدولة وكل مؤسساتها عن القيام بدورهم تجاه تطبيق القانون على الجميع بدون تفرقه".

وأضاف البيان أن من بين أسباب ذلك الشحن "تقاعس القيادة السياسية للبلاد عن تقديم الجناة المعروفين في أحداث سابقة للعدالة، أو اتخاذ أي موقف حاسم حقيقي نحو إنهاء الشحن والعنف الطائفي الآخذ في التصاعد بدون رادع"، معتبرا أن هذا الأمر "ترتب عليه إهدار لهيبة الدولة واحترامها للقانون ولمواطنيها وحرياتهم ومؤسساتهم الدينية".

وأشار المجلس إلى أنه "في ظل غياب غير مسبوق في تاريخ مصر لدور القيادة السياسية في توحيد أبناء الشعب، والعمل المخلص علي نزع فتيل الأزمات الطائفية، وصل الأمر إلى السماح لأشخاص مدفوعين بمهاجمة جنازة شهداء العنف الطائفي، والهجوم على الكاتدرائية المرقسية والمقر البابوي على مرأى ومسمع من قوات الشرطة وقيادتها ولساعات طويلة بدون تدخل حاسم"، على حد ما جاء في البيان.

ولفت البيان إلى أنه "قد راع كل جموع الشعب المصري الواعي رؤية قوات الشرطة تطلق الغاز بكثافة داخل الكاتدرائية المعتدى عليها، ورؤية ملثمين داخل مدرعات الشرطة خلال الهجوم على الكاتدرائية، ما يثير الشك في حقيقة الأحداث، ويشير إلى حدوث تحول خطير غير مسبوق، حتى في أسوأ عصور قهر الحريات الدينية، في موقف الدولة وأجهزتها تجاه أبناء الشعب المصري وتجاه مسيحيي مصر وكنائسها".

وحمل المجلس الملي العام "رئيس الدولة، والحكومة، المسؤولية الكاملة عن غياب العدل، والأمن، والسكوت علي التواطؤ المشبوه لبعض العاملين بأجهزة الدولة التنفيذية عن حماية أبناء الوطن، وممتلكاتهم، ودور عبادتهم"، مطالبا بالتحقيق المستقل في الأحداث، ومحاسبة الجناة، ومن حرضوهم، ومن تقاعسوا عن منعهم، ومن تسترا عليهم".

وتابع: "ونذكر الجميع أن حقوق وحريات أبناء مصر من حرية عقيدة، وأمن، وحماية ممتلكات، ودور عبادة، والحريات الشخصية هي حقوق أصلية مصونه بكل الأديان والدساتير والمواثيق الدولية، وهي بذلك ليست هبة من فصيل إلى آخر، وليست محل نقاش، أو تفاوض، أو مراجعة، وهي لا تتجزأ ولا تؤجل أو تطبق بغير مساواة كاملة، وكما أن القيادة السياسية للدولة مسؤولة عن صيانة تلك الحقوق، وحمايتها، بكل ما لديها من آليات، وأجهزه تنفيذية عملها الأساسي هو خدمة الشعب وصيانة حقوقه وحمايته".

وضمن السياق قال البيان: "لن نقف مكتوفي الأيدي تجاه استمرار العنف الطائفي، والتحريض عليه، وعدم المساواة في تطبيق القانون على أبناء الوطن، كما أننا لن ننسى شهداءنا في كل الأحداث الطائفية التي لم يحاسب عليها أحد".

وبنفس اللهجة، أكد المجلس الملي للكنيسة المصرية على أنه في سبيل ذلك "سنلجأ لكل السبل الشرعية، والقانونية لحماية حقوقنا الكاملة كمواطنين مصريين ولن نفرط فيها تحت أي ظرف، ونحن على ثقة وإيمان أن جموع الشعب المصري بكل طوائفه مسلمين ومسيحيين لن يقبلوا الظلم الواقع على المسيحيين في مصر والعنف الممنهج ضدهم، والتقاعس المخزي للسلطات والقيادات السياسية عن ردع المعتدين، وإقامه العدل واحترام القوانين والمواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

كما أشار المجلس الملي العام إلى أنه "سيستمر في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطور الموقف وسير التحقيقات".

من جهة أخرى، قالت مصادر كنسية بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون في محافظة البحيرة، إن البابا تواضروس المتواجد حاليا في الدير دخل اعتكافا "غير معلن" احتجاجا على بيان عصام الحداد مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية الذي قال فيه إن "أفرادا يحملون أسلحة حية ومولوتوف وحجارة فوق سطح الكاتدرائية، دفعوا الشرطة للتدخل لفض الاشتباكات باستخدام الغاز المسيل للدموع".

ولفتت المصادر إلى أن البابا رفض الإعلان الرسمي عن دخوله في اعتكاف حرصا منه على عدم تفاقم الأزمة الحالية.

ويعد اعتكاف تواضروس الثاني "غير المعلن" هو الاعتكاف الأول له منذ توليه المنصب في شهر نوفمبر الماضي خلفا للراحل شنودة الثالث.

من جهة أخرى، قالت مصادر بالمقر البابوي إن لقاء وفد رئاسي امس، بممثلي الكاتدرائية القبطية، الذي سبق اجتماع المجلس الملي، واستمر لتسعين دقيقة انتهى إلى "لا شيء"، مضيفا أن الوفد فشل في إقناع الكنيسة بضرورة التهدئة خاصة بعد بيان الحداد.

وضم الوفد الرئاسي، كلاً من باكينام الشرقاوي مساعد رئيس الجمهورية، وعماد عبد الغفور مساعد الرئيس المصري فضلا عن أيمن علي مستشار الرئيس لشؤون المصريين بالخارج حيث كان في استقبالهم وفد من قيادات الكنيسة - نيابةً عن البابا – كان من بين أعضائه الأنبا موسى أسقف الشباب، والأنبا أرومية أسقف التكنولوجيا، وسكرتيرو البابا من القمامصة، بالإضافة إلى ماريان ملاك، البرلمانية السابقة وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان.

وقال القمص سرجيوس وكيل بطريركية الأقباط الأرثوذكس وسكرتير البابا توضروس الثانى، إن الوفد أنكر تماما مسؤولية مؤسسة الرئاسة عن بيان عصام الحداد مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية، الذي ألقى خلاله بالمسؤولية عن الاشتباكات التي وقعت بالكاتدرائية على الأقباط، وقال إن بيان الحداد يعبر عن شخصه فقط وليس عن الرئاسة.

وأضاف سرجيوس أن الكنيسة طالبت بإعمال دولة القانون ومعاقبة الجناة ورفضت اتهامها بالمسئولية عن أحداث الكاتدرائية.

من جهتها حمّلت القوى الثورية والسياسية، بما فيها تنظيم الإخوان، الرئيس محمد مرسي مسئولية الاعتداء على حرم كاتدرائية الأقباط الأرثوذكس، فيما كشفت مصادر أن عددا من النشطاء الأقباط يدرسون تصعيد الأزمة دوليا، وتقديم شكوى إلى المنظمات الدولية والأمم المتحدة لطلب الحماية.

وكانت الاشتباكات تجددت بشكل محدود، صباح أمس الأول، بعد أن ألقى مجهولون بزجاجات المولوتوف والحجارة على الكاتدرائية ورد الأقباط الموجودون داخل الأسوار بالمثل. وتدخلت الشرطة وفرضت سيطرتها، وأعلنت وزارة الصحة أن الأحداث أسفرت عن حالتي وفاة و89 مصابا، وأوضحت أن الإصابات تراوحت بين طلقات نارية وخرطوش وجروح مختلفة.

وأعلنت قوى سياسية وثورية تنظيم مسيرة من أمام مسجد الفتح برمسيس إلى مبنى الكاتدرائية بالعباسية، لرفض الاعتداء على المقدسات الدينية، والمطالبة بمحاسبة الرئيس والإخوان.

من جانبه، حمّل تنظيم الإخوان، الرئيس مرسي ورئيس الوزراء، ووزير الداخلية، مسئولية الاشتباكات، وقال فى بيان إنهم حذروا من وقوع الأحداث، وأدانت جبهة الإنقاذ الاشتباكات، وقالت إنها «مدبرة بغرض إشعال فتنة طائفية فى البلاد»، وطالبت أحزاب وقوى ثورية بعقد محاكمة عاجلة للرئيس، ووزير الداخلية، واتهم حزبا «الدستور، والمصريين الأحرار» وتحالف القوى الثورية، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، وحركة «ثورة الغضب الثانية»، فى بيان أمس، تحالف «الداخلية والإخوان والبلطجية» بتنفيذ الاعتداءات و«انتهاك حرمة الأديان».

وأدانت وزارة الأوقاف الاعتداءات، وشددت على أن المساجد والكنائس بيوت الله ولا يجوز انتهاك حرمتها، إضافة إلى حرمة سفك دماء الأبرياء من أبناء شعب مصر. وطالب عدد من نواب مجلس الشورى بإقالة وزير الداخلية متهمين إياه بالتواطؤ، ووجهوا رسالة للرئيس مرسي، قائلين: «من لا يحترم الشعب لا يستحق أن يحكمه»، وأعلنوا خلال مؤتمر صحفى أمس عزمهم الاعتصام بالمجلس.

وقالت سفيرة أمريكا لدى مصر آن باترسون، فى تصريح لها : «ندين العنف الذى حدث، ونرحب بوعد الرئيس مرسي بإجراء تحقيقات شاملة وشفافة، ونؤكد أن مسئولية الدولة توفير الحماية لجميع مواطنيها». وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن شهود عيان أكدوا أن الشرطة ساعدت بعض الذين هاجموا الكنيسة، وأمطروها بسيل من القنابل المسيلة للدموع، وقالت «وول ستريت جورنال» الأمريكية إن العنف ضد المسيحيين جاء فى أعقاب تصريحات طائفية لبعض قيادات بجماعة الإخوان، حيث رفضوا إمكانية استخدام الأقباط لشعار «المسيحية هى الحل»، فى الانتخابات المقبلة.

اشتباكات الكاتدرائية مؤشر خطر

أشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية إلى أن الاشتباكات الدائرة في مصر الآن توضح مدى الانقسام الذي يعانى منه المجتمع المصري حاليا.

وأوضحت الصحيفة في تقرير عن الأحداث الأخيرة في مصر «إن الاشتباكات التي وقعت بين الآلاف من المسيحيين والمسلمين أمام الكاتدرائية المرقسية بالعباسية في أعقاب تشييع جنازة أربعة من الأقباط الذين قتلوا في أعمال العنف بقرية «الخصوص» تعتبر بداية جديدة للمشاكل الطائفية المتفاقمة في مصر».

ولفت التقرير إلى تصاعد الاشتباكات الدامية بين المسيحيين – الذين يمثلون 10% من سكان مصر – والمسلمين، واصفا ما حدث أمس الأحد بأنه نقطة تحول جديدة تنبئ بمشكلة جديدة للرئيس المصري «محمد مرسى»، المدعوم من الإسلاميين، والذي تعانى حكومته من اقتصاد متهاوى وارتفاع في معدلات الجريمة وازدياد واضح في أصوات المعارضة.

وأضاف التقرير قائلاً: «إن أحداث العنف الحالية في مصر تأتى وسط تصاعد النبرة الطائفية لقيادات جماعة الإخوان المسلمين».

وختاما أشار التقرير إلى قانون إجازة استخدام الشعارات الدينية في الحملات الانتخابية الذي وافق عليه مجلس الشورى الأسبوع الماضي ما يتيح الفرصة أمام الإخوان المسلمين لاستخدام شعارهم المعتاد «الإسلام هو الحل».

يذكر أن اشتباكات ليلة الأحد، قد أسفرت عن قتل مواطن واحد وقرابة الـ66 مصاباً وفقاً للتقديرات الرسمية لوزارة الصحة المصرية.

السيسي رسم خطًا فاصلاً بين مرسي والجيش

رأى المحلل الإسرائيلي «تسفي برئيل» في مقاله بصحيفة «هآرتس» العبرية أن الفريق «عبد الفتاح السيسي» رسم خطا فاصلا بين صلاحيات القيادة السياسية برئاسة الرئيس «محمد مرسي» وبين القيادة العسكرية على خلفية العلاقات مع حماس.

وأشار «برئيل» أنه على الرغم من أن ثمة اتصالات تجري بشكل دوري بين المخابرات المصرية و«خالد مشعل» ورغم ضغط رئيس المخابرات المصرية اللواء «رأفت شحادته» من أجل إعادة انتخاب «مشعل» رئيساً للمكتب السياسي لحركة «حماس» إلا أن الفجوة بين حماس والجيش المصري تتزايد وتتسع، زاعما أن مصر بهدمها الأنفاق أضرت كثيرا باقتصاد قطاع غزة.

وأضاف «برئيل» أن إعادة انتخاب «خالد مشعل» رئيساً للمكتب السياسي لحماس لم تكن مفاجئة على الأقل بالنسبة للمخابرات المصرية وحاكم دولة قطر التي باتت إحدى الدول الممولة لحماس وكذلك بالنسبة للعاهل الأردني الملك «عبد الله» الذي أقام علاقات جيدة مع حماس في الأشهر الأخيرة.

وتابع «برئيل»: لكن العلاقات الوطيدة بن رئيس المخابرات المصرية وبين مشعل لا يمكن أن تكون دليلا على أن الأمور بين حماس والجيش المصري تسير كما تشتهي الأنفس، باستثناء العلاقات مع الرئيس مرسي، مشيراً إلى أنه في الوقت الذي أجرى فيه مشعل وهنية في نهاية الأسبوع الماضي مباحثات مع رئيس المخابرات المصرية، واصل الجيش المصري هدم الأنفاق الواصلة بين غزة وسيناء بعدما هدم نحو 250 نفقا وأغرق 76 نفقا بمياه الصرف الصحي بعد رصدها عبر الأقمار الصناعية.

وأضاف «برئيل» أن وزير الدفاع المصري الفريق «عبد الفتاح السيسي» أكد أيضاً أن الجيش سيواصل عملياته الواسعة ضد أوكار الإرهاب في سيناء وأن «الجيش المصري لا يحتاج أي مساعدة من حماس أو أي جهة أخرى. فالجيش المصري قادر على مواجهة الإرهاب بنفسه».

ورأى «برئيل» أن هذا التوضيح من جانب «السيسي» جاء ردا على عرض حماس مرة أخرى المساعدة في إحباط تهريب السلاح والعمليات الإرهابية التي مصدرها سيناء، مشيراً إلى أن الجيش المصري أكد أيضاً أن «الجيش يقيم علاقات مع الجيوش النظامية للدول وليس المنظمات السرية».

وتابع برئيل أن رفض مقابلة قيادات حماس ومواصلة هدم الأنفاق ليست إلا عمليات تهدف إلى تدعيم الأمن في سيناء أو تصفية الحسابات مع قيادات حماس، زاعماً أن «السيسي» يستخدم تلك العمليات التي تحظى بتأييد شعبي لكي يوضح للرئيس مرسي أن جيشه هو الذي يحدد من يشكل تهديداً قومياً وهو الذي يحدد أساليب العمل ضد هذا التهديد سواء كانوا مهربين في سيناء أو متظاهرين في بورسعيد.

وأضاف «برئيل» أن وزير الدفاع الذي عينه مرسي نفسه يرسم بهذا الشكل الخط الفاصل بين صلاحيات القيادة السياسية وبين القيادة العسكرية.

كلمات

› نبيل عمر

باسم يوسف والرئيس مرسي

يتجاوز الدور الذي يلعبه المذيع المصري الساخر باسم يوسف، مجرد إضحاك جمهوره في المسرح ومشاهديه في البيوت، حتى لو كان ضحكا كالبكاء على أحوال مصر تحت حكم جماعة الإخوان،

فالأهم هو تحريض مواطنيه على التفكير بعمق في أمور سياسية ودينية تحيط بهم، تتحكم فيهم وتحكم مصائرهم وتحدد مستقبلهم.. هو حالة تمرد على منطق القطيع، وسؤال حاد ينهش في صحة المسلمات التي تنتشر بين الناس كاليقين! وهذا هو سر كراهية الإخوان والتيارات الدينية له، والدافع الحقيقي لعمليات الاستئصال التي يسعون إليها معه، مستغلين ثغرات في النظام القانوني، ونائبا عاما عينه الرئيس محمد مرسي بالمخالفة للدستور وتقاليد قضائية عريقة.

قد تؤلمهم سخرية باسم يوسف منهم، وتوجعهم «الإفيهات» التي يطلقها عليهم، لكنهم يقدرون على تحملها والتعايش معها، أما ما يفزعهم حقا ويربك كل حساباتهم، فهو فضحه بالوقائع والأدلة للمسافة الهائلة بين الصحيح والخاطئ في ما يقولون ويفعلون، وتعريته لقدر التناقض بين ألسنتهم وتصرفاتهم.

ولم يصبروا عليه منذ الحلقات الأولى لبرنامجه في نهاية نوفمبر الماضي، وعملوا على التقليل من شأنه وإهانته، فوصفوه بأنه «أراجوز»، ولم يكونوا يدرون أن الوصف أقرب إلى الصحة، فالأراجوز في التراث الشعبي المصري ليس «مضحكاتيا»، «يُطري» على قلوب الناس بحكايات وحركات فكاهية، وإنما كان دوما أداة الناس في السخرية من الحكام الظالمين والمماليك، الذين نهبوا الثروات ونكلوا بالعباد وعاثوا فسادا في الأرض الطيبة!

ولم يرتدع المذيع المشاغب أو يشعر بالخوف، بل زاد من سخريته الجارحة الكاشفة للأقنعة الزائفة، لشخصيات اعتادت الضحك على الناس واللعب على أوتار مشاعرهم، باسم الدين والثورة ومصالح الوطن والمشروع الإسلامي.

وهذا هو جوهر قضية باسم يوسف مع الدكتور محمد مرسي رئيس جمهورية مصر، وقد تكون أشهر قضية بين مذيع ورئيس في العالم أجمع.

ولم يكن اتهام باسم من بضعة محامين مغمورين تابعين للجماعة، بإهانة الرئيس وازدراء الأديان في بلاغ مقدم إلى النائب العام، إلا محاولة فاشلة لكتم صوته وإزاحة صورته من أمام المشاهدين، وصلت في بعض جوانبها إلى تهديدات رسمية بإغلاق القناة التي تذيع برنامجه! وكان يمكن للمحاولة أن تنجح ولو نسبيا، خاصة في وجود نائب عام يلاحق خصوم الإخوان ومنتقديهم بشراسة، مستخدما بلاغات ضدهم من مدعين غير ذي صفة، لولا رد الفعل العالمي المناصر لـ«باسم يوسف»، والدعم الذي لقيه من أستاذه ومثله الأعلى جون ستيوارت، صاحب أشهر برنامج سياسي ساخر في الولايات المتحدة الأميركية.

ولن يتوقف الرئيس ولا الإخوان ولا التيارات الدينية عن مطاردة باسم وبرنامجه، فالصراع بينهما هو جزء من الصراع الكبير في مصر كلها، صراع على المستقبل بين دولتين: دولة ديمقراطية بقواعد عصرها وزمنها ما زالت بعيدة، ودولة دينية بقواعد عصر فات وزمن قديم تلوح في الأفق.

وبالفعل، يمّثل باسم يوسف عائقا رهيبا أمام أمرين في غاية الأهمية للتيارات الدينية السياسية في مصر..

الأمر الأول: هو أخونة الدولة المصرية، والتمكين منها، بما يضمن دوام حكم الجماعة لأطول فترة ممكنة.

والأمر الثاني: سيطرة شيوخ الفضائيات والدعاة الجدد على قطاعات عريضة من المصريين، وهي في الغالب القطاعات الأقل تعليما وثقافة، والأكثر فقرا ومعرفتها بالدين معرفة سمعية عما يقوله هؤلاء الشيوخ في المساجد والزوايا والفضائيات.. وأي تحليل لنتائج التصويت في انتخابات الرئاسة الماضية أو الاستفتاء على الدستور، تبين أن الرئيس محمد مرسي حصل على أعلى الأصوات في المحافظات الأكثر فقرا والأقل ثقافة، وهو نفس ما حدث مع الدستور.

والسؤال: ما هي القدرات التي يملكها مذيع ساخر وتمثل عائقا أمام تيار سياسي له الغلبة في الشارع؟!

إجابة هذا السؤال تعود بنا إلى وصف الأراجوز الذي أطلقه خصوم باسم يوسف عليه، وكلمة أراجوز يرجعها بعض مؤرخي الفنون إلى اللغة القبطية، وأنها مشتقة من «إراجوس»، وتعني «صانع كلام خاص»، ويرجعها البعض إلى أصل تركي «قره قوز»، لكن هذا التفسير يتناقض مع التاريخ، لأن مصر عرفت فن الأراجوز واشتهرت به في أواخر العصر المملوكي (1250-1517)، أي قبل الغزو العثماني لمصر بفترة طويلة..

فكيف اشتق المصريون من اللغة التركية التي لا يعرفونها؟! المهم أن الأراجوز استخدم منذ ولادته، للتنفيس عن مشكلات اجتماعية وسياسية في قالب ساخر، لم يكن التعبير عنها متاحا في تلك الأزمنة التي اتسمت بالديكتاتورية الدينية والسياسية.

أي أن خطورة الأراجوز في قدرته على الوصول إلى بسطاء الناس والتأثير عليهم، من خلال السخرية والتنكيت، وهم نفس البسطاء الواقعين تحت أجنحة الإخوان وحلفائهم من التيارات الدينية..

باختصار: نزل باسم يوسف إلى الساحة التي تلعب فيها هذه التيارات منفردة، ولم تستطع الأحزاب السياسية أن تخاطبها أو تستميلها إليها. وهذه الساحة في عرف التيارات الدينية «ممنوع الاقتراب أو التصوير»، فهي أشبه بملكية خاصة، وإذا خرجت من دائرة السيطرة، تتغير قواعد اللعبة السياسية في مصر من الألف إلى الياء!

وهذا بالضبط ما يصنعه باسم يوسف.. والحرب مستمرة..

حول العالم

عشرات القتلى ومئات الجرحى في زلزال إيران

■ طهران / وكالات :

قتل سبعة وثلاثون شخصا وجرح زهاء 800 جراء زلزال ضرب مناطق إيرانية على بعد مائة كيلومتر من محطة بوشهر النووية، وشعر به سكان عدة دول خليجية، حيث جرى إخلاء أبراج سكنية.

وقد تسبب الزلزال -الذي بلغت قوته 6.1 درجات- في تدمير قرى صغيرة جنوبي إيران، مع تأكيدات رسمية بعدم تضرر المحطة النووية في بوشهر.

وعلى الفور، تحركت فرق الإنقاذ إلى المناطق المنكوبة وبدأت البحث عن ناجين، لكن ارتفاع عدد الضحايا يظل واردا، إذ لا تزال عمليات الإنقاذ والإحصاء في بدايتها. وقد عبر رئيس الهلال الأحمر الإيراني محمد مظفر عن خشيته من ارتفاع عدد الضحايا، وقال إن أضرارا كبرى سجلت فيما دمرت قرية بالكامل في منطقة خرمج.

وبحسب التلفزيون الرسمي، فإن الخطوط الهاتفية قطعت في المناطق المنكوبة حيث يقيم نحو 12 ألف شخص، تضاعفت معاناتهم خاصة في منطقة كاكي مع وقوع حوالي 15 هزة ارتدادية، أشدها بلغ 5.3 درجات. كما أكد كبير مهندسي المحطة محمود جعفري للتلفزيون الرسمي أنه لم يحصل أي انقطاع في نظام تشغيل المحطة.

وقد نفى مسؤولون إيرانيون تأثر المحطة النووية، ولكن دبلوماسيين غربيين أعربوا مؤخرا عن قلقهم من سلامة الموقع. وفي هذا السياق، نقلت وكالة الإعلام الروسية عن مسؤول في الشركة الروسية التي شيدت محطة بوشهر أن الزلزال لم يؤثر على عمليات المحطة.

وقالت شركة أتومستروي إكسبورت إن الزلزال «لم يؤثر بأي شكل على الوضع المعتاد في المفاعل حيث يتواصل العمل على النحو المعتاد، ومستويات الإشعاع ضمن نطاقها الطبيعي تماما».

في هذا السياق، ذكر تقرير نشرته مؤسسة كارنيجي البحثية الأميركية واتحاد العلماء الأميركيين الأسبوع الماضي أن «من نذر الخطر أن مفاعل بوشهر يقع على تقاطع ثلاث صفائح تكتونية، وهي الصفائح التي تحدث الزلازل عند حدودها بسبب حركتها النسبية».

يشار إلى أن تشغيل محطة بوشهر النووية -التي بنتها روسيا وتزودها بالوقود- بدأ خريف 2011 لكن المحطة تعرضت لأعطال تقنية منذ تدشينها رسميا في أغسطس 2010. وكانت موسكو أتمت بناء المحطة النووية الوحيدة في إيران التي بدأ الألمان تشييدها قبل قيام الثورة عام 1979.

يذكر أن إيران تقع في منطقة تكثر فيها الزلازل، وقد شهدت عدة زلازل مدمرة كان أعنفها في ديسمبر 2003 بمدينة بم جنوب البلاد، وخلف 31 ألف قتيل. وفي أغسطس 2012 خلفت هزتان بقوة 6.3 و6.4 درجات 306 قتلى وأكثر من ثلاثة آلاف جريح قرب مدينة تبريز.

واشنطن: جاهزون لاعتراض الصواريخ الكورية

■ واشنطن / وكالات :

أكدت الولايات المتحدة أنها قادرة على اعتراض صواريخ كوريا الشمالية، لكنها لن تسقط أي صاروخ ما لم يهدد أراضيها أو حلفاءها، فيما حذرت الصين من أن الوضع في شبه الجزيرة الكورية معقد وحساس. وتزامن ذلك مع تجديد بيونغ يانغ تلويحها بحرب نووية، وتوجيهها تحذيرا للأجانب الموجودين بكوريا الجنوبية بضرورة اتخاذ تدابير الرحيل في حال نشوب الحرب.

وقال قائد القوات الأميركية في منطقة آسيا المحيط الهادئ الأميرال سام لوكلير الثلاثاء أمام أعضاء لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، إن تحديد وجهة الصاروخ ومكان سقوطه لن يستغرق وقتا طويلا، مضيفا أنه «لا ينصح» بإسقاط أي صاروخ لا يشكل تهديدا.

في سياق متصل، نشرت اليابان أمس صواريخ باتريوت بالعاصمة طوكيو للتصدي لأي صاروخ قد تطلقه كوريا الشمالية.

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع إن قاذفتي صواريخ باتريوت نصبتا بالوزارة في قلب العاصمة للتصدي لأي صاروخ شمالي محتمل. كما أفادت الصحف اليابانية أن صواريخ باتريوت سوف تنشر أيضا في موقعين آخرين بمنطقة طوكيو.

وكانت طوكيو أكدت نصب صواريخ باتريوت بجزيرة أوكيناوا جنوب البلاد بشكل دائم، موضحة أن أوكيناوا هي «المكان الأنسب للرد على أي عمل طارئ».

ويوجد للولايات المتحدة أجهزة رادار لمتابعة مسار الصواريخ البالستية في اليابان، وعلى متن مدمرات تجوب المنطقة إضافة إلى صواريخ مضادة للصواريخ على متن هذه السفن.

كما نشرت اليابان وكوريا الجنوبية صواريخ مضادة تحسبا لإطلاق صاروخ كوري شمالي.

في المقابل نشرت بيونغ يانغ على ساحلها الشرقي صاروخين من نوع موزودان الذي يمكن أن يبلغ مداه نظريا أربعة آلاف كيلومتر، أي ما يجعله قادرا على إصابة كوريا الجنوبية واليابان أو جزيرة غوام الأميركية.